محضر الاجتماع التاسع
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

الكويت، 6 و7 و8 نوفمبر 2023

محضر الاجتماع التاسع

للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

المنعقد من 6 إلى 8 نوفمبر 2023

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية، بدعوة من معالي أمينها العام، اجتماعها التاسع خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 8 نوفمبر 2023 بمدينة الكويت بدولة الكويت في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- **السيد/ عزيز مولاي ادريس** — رئيس اللجنة

المملكة العربية السعودية / الديوان العام للمحاسبة

- **السيد/ محمد القضيبي** — نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي** — مقرر اللجنة

المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة

- **السيد/ خلدون أبو نوار** — عضو

المملكة العربية السعودية / الديوان العام للمحاسبة

- **السيد/ محمد الخيبري** — عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي (عن بعد)

- **السيد/ محمد الساعدي** — عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/ صالح الهنائي عضو
- السيد/ فيصل الهنائي عضو

دولة فلسطين / ديوان الرقابة المالية والإدارية (عن بعد)

- السيد/ مجدي متاني عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد / عبد الكريم المصيريعي عضو
- السيدة / دينا الصقعبي عضو
- السيدة / نسيبة المضف عضو
- السيد / علي الهزيم عضو
- السيد/ طلال الوهيب عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ خالد البسيوني عضو

دولة ليبيا/ ديوان المحاسبة

- السيد/ منصور خليفة الهمالي عضو
- السيدة/ آية اوحيدة عضو

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- السيد/ كمال مختاري عضو
- السيد/ عبد الكريم جغيلفة عضو

قبل بداية أشغال الاجتماع، ألقى السيد يوسف إبراهيم المزروعي، وكيل ديوان المحاسبة بدولة الكويت، كلمة نيابة عن معالي رئيس الديوان رحب فيها بالحضور وثمن الجهود التي تقوم بها لجان المنظمة في تعزيز قدرات الأجهزة في حماية المال العام.

وحضر السيّد/ محمد الزعابي، كبير مهندسين بإدارة الدعم الفني بديوان المحاسبة خلال اليوم الثاني من الاجتماع بدولة الكويت وعرض مشروع تطوير آلية قياس جدية الجهات الحكومية في معالجة الملاحظات

والمخالفات بمفهوم الإجراءات التصحيحية، وأبرز منهجية الجهاز في متابعة الملاحظات ونموذج تقييم الإجراءات التصحيحية لمعالجة الملاحظة.

وافتتح رئيس اللجنة السيد / عزيز مولاي إدريس الاجتماع ورحب بأعضاء اللجنة وشكرهم على ما تم إنجازه من أعمال خلال العام الحالي وحثهم على تصعيد وتيرة الإنجازات خلال العام المقبل.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ حسام الدين القزي (مقرر اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2023.

البند الثالث: النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 4-1 من خطة التنمية المستدامة 2030.

البند الرابع: النظر في مشروع الدليل الإرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية.

البند الخامس: النظر في الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة".

البند السادس: النظر في قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

البند السابع: النظر في نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي توصلت بها اللجنة.

البند الثامن: النظر في تقدم ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند التاسع: النظر في تقدم إنجاز النشاطين المتعلقين بدراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بخطة التنمية المستدامة وبالاستبيان بشأن وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند العاشر: النظر في تقدم إنجاز إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM).

البند الحادي عشر: النظر في تقدم الإعداد لتنظيم الندوة الافتراضية بشراكة الإسكوا حول تقييم القدرات المؤسسية في علاقة مع الرقابة على الهدف 16.

البند الثاني عشر: النظر في تقدم الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي).

البند الثالث عشر: عرض مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية والنظر في العروض التي تلقتها اللجنة لتطوير تعاونها وبرمجة أنشطة مشتركة مع كل من فريق عمل الآسوساي للمراجعة البيئية وفريق عمل الأوروساي للتنمية المستدامة ومجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.

البند الرابع عشر: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2024 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض.

البند الخامس عشر: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2023.

البند السادس عشر: ما يستجد من أعمال.

البند السابع عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة مشيرا إلى أنّه لم ترد على الأمانة العامة مقترحات لإدراجها بالبند السابع "ما يستجد من أعمال" واقترح رئيس اللجنة إدراج تقييم أعمال وتنظيم اللجنة ضمن هذا البند.

وقد ورد مقترح وحيد من مقرر اللجنة بإعادة ترتيب البندين 14 و15 نظرا لضرورة اعتماد إعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2023 لإدراجه ضمن الخطة التشغيلية لعام 2024 وتعيين مكلف للقيام به.

وقد تمّ بناء على ذلك إقرار ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 17 بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2023.

البند الثالث: النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 4-1 من خطة التنمية المستدامة 2030.

البند الرابع: النظر في مشروع الدليل الإرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية.

البند الخامس: النظر في الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة".

البند السادس: النظر في قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

البند السابع: النظر في نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي توصلت بها اللجنة.

البند الثامن: النظر في تقدم ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند التاسع: النظر في تقدم إنجاز النشاطين المتعلقين بدراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بخطة التنمية المستدامة وبالاستبيان بشأن وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند العاشر: النظر في تقدم إنجاز إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM).

البند الحادي عشر: النظر في تقدم الإعداد لتنظيم الندوة الافتراضية بشراكة الإسكوا حول تقييم القدرات المؤسسية في علاقة مع الرقابة على الهدف 16.

البند الثاني عشر: النظر في تقدم الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي).

البند الثالث عشر: عرض مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية والنظر في العروض التي تلقتها اللجنة لتطوير تعاونها وبرمجة أنشطة مشتركة مع كل من فريق عمل الآسوساي للمراجعة البيئية وفريق عمل الأوروساي للتنمية المستدامة ومجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.

البند الرابع عشر: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2023.

البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2024 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض.

البند السادس عشر: تقييم انجازات وتنظيم لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند السابع عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2023.

ذكّر مقرر اللجنة بأنّ مشاركة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) ضمن فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 تندرج في إطار تنفيذ أنشطة مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، حيث انعقد المنتدى المذكور خلال الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023، وتم خلاله تنظيم جلسة متخصصة بالتعاون بين الأرابوساي والإسكوا ومبادرة تنمية الإنتوساي (الآي-دي-آي) لإبراز أعمال الأجهزة العليا للرقابة في مجال تنفيذ خطة 2030. وقد سلطت العروض خلال الجلسة الضوء على أداء وجاهزية أنظمة الصحة العامة الوطنية في المنطقة في حالات الطوارئ الصحية وقدرتها على عدم إهمال أحد، وذلك عبر عرض نتائج تدقيق الأجهزة العربية على تنفيذ المقصد 3 - د من أهداف التنمية المستدامة.

خلال الجلسة المتخصصة، قدم مقرر اللجنة الإطار العام والمنهجية المعتمدة لإنجاز مهمة الرقابة على المقصد المذكور، ثم فسح المجال أمام أجهزة الرقابة المالية في كل من المملكة المغربية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية لاستعراض أبرز نتائج عمليات التدقيق التي قامت بها في المقصد-3 د من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية. وخلصت الجلسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- وضع وتحديث الأطر التشريعية الملائمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية؛
- إرساء أنظمة الإنذار المبكر للتصدي للكوارث والتخفيف من المخاطر وتقييمها بشكل دوري؛
- تفعيل ومأسسة آليات التنسيق متعدد القطاعات بين كافة الجهات المعنية للاستجابة للطوارئ الصحية وبناء الشراكات بين الأطراف ذات الصلة؛
- قيادة وزارات الصحة لعملية التواصل أثناء حالات الطوارئ الصحية بالتعاون مع القنوات الإعلامية؛
- توفير الكوادر الصحية المدربة والموارد المالية المطلوبة بشكل مستدام ورفع كفاءة استخدامها لضمان جودة وشمولية خدمات الرعاية الصحية؛
- إشراك المجتمعات في عمليات تقييم المخاطر الصحية وتصميم برامج مجابهتها؛
- استمرار قيام أجهزة الرقابة في البلدان العربية بالتدقيق بعمل أنظمة الصحة وتشجيع أصحاب المصلحة على الانخراط بها والتفاعل مع نتائجها.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة نتائج المشاركة في المنتدى.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج مشاركة المنظمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 والتوصيات المنبثقة عنها للمصادقة عليها من المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم.

البند الثالث: النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 4-1 من خطة التنمية المستدامة 2030.

ذكّر رئيس اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الثالث والستين ضمن القرار رقم 2022/330 م.ت (63) على تكليف ديوان الرقابة الاتحادي بجمهورية العراق للاضطلاع بمهمة التنسيق والإشراف على مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع وتحديدا "الرقابة على الهدف 4-1 من خطة التنمية

المستدامة 2030"، وأشار إلى أنّ الجمهورية التونسية احتضنت خلال الفترة من 10 إلى 12 جويلية/يوليو 2023 اجتماع رقابة الجودة على مصفوفات النتائج في إطار هذه المهمة.

وتم عرض التقرير (**مرفق رقم 1**)، وتعهد فريق التنسيق بتزويد الأمانة العامة بالمسودة الأولية لتقرير الرقابة التعاونية مع نهاية شهر نوفمبر 2023، وتم التداول في مقترح رئيس اللجنة باستغلال التجربة لإعداد الخطوط التوجيهية المفصلة لتفعيل دليل مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وامكانية تكليف فريق التنسيق بذلك، حيث أضاف ممثل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بأنه يمكن كذلك استغلال التجربة المتعلقة بالرقابة التعاونية على المقصد 3-د التي استندت لنفس المنهجية ونفس الدليل.

واعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرز في الرقابة التعاونية على الهدف الفرعي 4-1.

وتوصي اللجنة بعرض تقرير اجتماع مرحلة رقابة الجودة على نتائج التدقيق لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه. كما توصي المجلس التنفيذي بالإذن بنشر تقرير الرقابة التعاونية واستغلال مخرجاته.

البند الرابع: النظر في مشروع الدليل الإرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية.

عرض رئيس اللجنة محتوى مذكرة البند والتي أشارت إلى المراحل التي مر بها المشروع حيث انطلق بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة عبر القرار رقم 2022/355 م.ت (64) على مقترح اللجنة المتمثل في إعداد دليل ارشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على القيام بدورها في مراجعة التقارير الوطنية الطوعية.

وقد تولت اللجنة إدراج المشروع المذكور ضمن خطتها التشغيلية لعام 2023، وتم تكليف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بإنجازه. وقد تم إعداد مشروع تم تعميمه على الأجهزة الأعضاء وردت في شأنه ملاحظات تم تحويلها للجهاز المكلف للتنفيذ لأخذها بعين الاعتبار، وقد استلمت الأمانة العامة للمنظمة النسخة النهائية من مسودة الدليل.

وأسندت الكلمة إلى ممثل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان الذي قدم بسطة عن محتويات الدليل ومنهجية إعداده. وتمحور النقاش حول مدى كفاية التفاصيل والجانب العملي للدليل، حيث أشار ممثلو ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وديوان المحاسبة بليبيا وديوان المحاسبة بدولة الكويت إلى ضرورة مزيد تفصيل عناصر الدليل.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة البنية المقترحة من الدليل مع الاتفاق على تزويد الجهاز المكلف بالمشروع بالمقترحات التفصيلية في ظرف أسبوع على أقصى تقدير من تاريخ انعقاد اللجنة على أن يتولى الجهاز المكلف بالمشروع أخذها بعين الاعتبار وتزويد الأمانة العامة، في ظرف أسبوعين على أقصى تقدير من تاريخ انعقاد اللجنة، بالنسخة النهائية (مرفق رقم 2) التي سيتم عرضها على المجلس التنفيذي.

وتوصي اللجنة بعرض مشروع الدليل الإرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الخامس: النظر في الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة".

قدّم رئيس اللجنة فحوى مذكرة البند والتي تم ضمنها التذكير بأنّ لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تولت خلال اجتماعها الثامن إدراج مشروع **الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة"** ضمن خطتها التشغيلية لعام 2023 انطلاقا من أولويات المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 والتوزيع الثلاثي للمشاريع والأنشطة، وتم تكليف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بإنجازه. وقد تم إعداد مسودة ورقة بحثية تم تعميمها على الأجهزة الأعضاء ووردت في شأنها ملاحظات تم تحويلها للجهاز المكلف للتنفيذ لأخذها بعين الاعتبار.

ونظرا لورود النسخة المعدلة بعد تعميم ملف الاجتماع على أعضاء اللجنة، تم عرضها خلال الاجتماع من طرف ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية **وتم اعتمادها من طرف أعضاء اللجنة مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات التعديلات الإضافية التي قد ترد في شأنها**. كما تم الاتفاق على تزويد الجهاز المكلف بالمشروع بالمقترحات الإضافية في ظرف أسبوع على أقصى تقدير من تاريخ انعقاد اللجنة وأن يتولى الجهاز المكلف بالمشروع أخذها بعين الاعتبار وتزويد الأمانة العامة في ظرف أسبوعين على أقصى تقدير من تاريخ انعقاد اللجنة بالنسخة النهائية (مرفق رقم 3) التي سيتم عرضها على المجلس التنفيذي.

وتوصي اللجنة بعرض الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.

البند السادس: النظر في قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

عرض رئيس اللجنة مرجع المشروع والمتمثل في تضمينه بالخطة التشغيلية لسنة 2023 للجنة. ووفق توزيع الأعمال بين أعضائها كما نصّ عليه محضر اجتماعها الثامن، تولّى ديوان المحاسبة بدولة الكويت إعداد

مصفوفة البيانات المتعلقة بالتقارير البيئية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة لإدراجها على الموقع الالكتروني للمنظمة وتولت رئاسة لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة اقتراح تعديلات إضافية على التصميم تم أخذها بعين الاعتبار لإعداد النسخة المعدلة منها وقد تم إدراج التصميم المعدل بالموقع الالكتروني.

وقد تولى ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت باللجنة توضيح عناصر المصفوفة، وأشار إلى أنّه وردت ستة تقارير من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية تمّت دراستها واقتراح إدراج ثلاثة منها إضافة إلى ستة تقارير أنجزها ديوان المحاسبة بدولة الكويت ضمن قاعدة البيانات ونشرها كدفعة أولية لإنجاز المشروع.

وقد أشار ممثل الأمانة العامة إلى ضرورة ملأ المعلومات الواردة بالمصفوفة وإرسالها مع التقارير من طرف الجهاز المعد لها للإدراج على قاعدة البيانات مع التقرير على الفضاء المخصص بالموقع الرسمي للمنظمة.

وبعد التداول، اعتمد أعضاء اللجنة المنهجية المعتمدة وعناصر المصفوفة (مرفق رقم 4) ونشر الدفعة الأولى من التقارير.

وتوصي اللجنة بعرض المنهجية المعتمدة في إنشاء قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعناصر المصفوفة المتعلقة بها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشر التقارير على هذا الأساس.

البند السابع: النظر في نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي توصلت بها اللجنة.

ذكر رئيس اللجنة بأنّ المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثاني والستين صادق ضمن القرار رقم 2021/315 م.ت (62) على تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الخامس والذي تم خلاله اعتماد منهجية تقييم قصص النجاح ونشرها، ونظرا لأن هذا النشاط متواصل في الزمن، تمّ إدراجه ضمن أنشطة اللجنة للفترة 2023-2025. ويضم الفريق المكلف بالمشروع كل من ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد وردت ست قصص نجاح من كل من ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية (قصتي نجاح). وتم تحويل القصص المذكورة إلى الجهازين المذكورين لتقييمها لمواصلة الإجراءات قصد نشرها.

وقد ورد الرد من فريق تقييم قصص النجاح المذكورة باستثناء إحدى قصتي نجاح المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

وذكر ممثل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بمنهجية التقييم وبفحوى محاضر تقييم قصص النجاح التي توصل بها الفريق.

وبعد التداول، قرر أعضاء اللجنة نشر قصص نجاح المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وإرجاء نشر قصتي نجاح ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية للأخذ بعين الاعتبار ملاحظات فريق التقييم.

وتوصي اللجنة بعرض مخرجات تداولها في قصص النجاح على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.

البند الثامن: النظر في تقدم ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ذكر مقرر اللجنة بالأطوار التي مرّ بها المشروع والذي أطلق بمصادقة المجلس التنفيذي للأرابوساي في اجتماعه الثامن والخمسين ضمن قراره عدد 2019/280-9 مكرر 2 على تكوين فريق تحت إشراف الأمانة العامة للعمل على ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي،

وتتمثّل الأهداف الأساسية للمشروع في تكوين فريق يتولى ترجمة أدلة الأفروساي-إي وتطويع وملاءمة الأدلة المذكورة لواقع المنظمة العربية إضافة إلى العمل على نشر وتعميم المعارف المكتسبة على جميع الأجهزة العربية.

في هذا الإطار، تولت الأمانة للمنظمة التنسيق مع الأمانة العامة للأفروساي-إي لتحديد الأدلة والمراجع التي من شأنها أن تساعد الأجهزة العربية في أداء مهامها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاتفاق على ترجمة الدليلين التاليين:

- إطار إعداد تقارير إدارة المالية العامة (The Public Financial Management Reporting Framework)

- الدليل الإرشادي: أجهزة عليا للرقابة مستدامة تقود بالقدوة وتساهم في أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 (GUIDELINE: SUSTAINABLE SAIs Leading by example and contributing to the SDGs and Agenda 2063)

وقد تم توزيع الأجزاء على الأجهزة المشاركة في ورشة التدريب حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع منظمة الأفروساي-إي والتي احتضنتها الجمهورية التونسية خلال شهر 7 من سنة 2019،

وقد أرسلت الأمانة العامة تذكيرا ثانيا في خصوص آخر جزئين من الترجمة خلال شهر أكتوبر 2023. وقد أكد رئيس اللجنة على الاشكاليات التقنية التي رافقت استغلال ورقات الاكسل EXCEL التي تتضمن خانات مغلقة ومؤمنة إضافة إلى معادلات تربط أكثر من خانة.

وقد تعهد ممثل الأمانة العامة بتعميم الترجمة على أعضاء اللجنة بعد أسبوعين على أقصى تقدير من استلام الجزئين المتبقيين.

وقد اتفق أعضاء اللجنة على ترحيل المشروع إلى بداية عام 2024.

البند التاسع: النظر في تقدم إنجاز النشاطين المتعلقين بدراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بخطة التنمية المستدامة وبالاستبيان بشأن وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ذكر رئيس اللجنة بأنّها اعتمدت ضمن الخطة التشغيلية 2023 مشروعين بهمان "دراسة المخططات الاستراتيجية للأجهزة من حيث تضمينها عمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة" و"توزيع استبيان بشأن وضعية رقابة الأجهزة الأعضاء في المنظمة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها". ويهدف المشروعان أساسا إلى التعرف على مستوى إدماج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية والبرامج الرقابية للأجهزة وإلى تتبع إنجازات وأعمال تدقيقها في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة منذ إجراء الاستبيان الأول الذي تعلّق بالفترة 2016-2018. كما أن نتائجه ستعتمد كمرجع لإصدار توصيات في الموضوع وستشكل مدخلات مهمة لاقتراح وتطوير المنظمة لمشاريع وأنشطة خلال الفترة 2025-2028.

وبالنظر إلى ارتباط موضوعي المشروعين، أعدت رئاسة اللجنة والجهاز الأردني استبيانا مشتركا قامت الأمانة العامة بتعميمه على الأجهزة مطلع شهر أبريل 2023 كما تم تطوير منصة لتسهيل تلقي الأجوبة إلكترونيا ومد الأجهزة بالرابط المخصص لذلك.

وإلى تاريخ انعقاد الاجتماع التاسع للجنة، توصلت الأمانة العامة بأجوبة كل من أجهزة من الكويت ومصر والأردن وليبيا والمغرب.

وحيث أن عدد الأجوبة المتوصل بها يشكل فقط 22 في المائة من عينة الدراسة، وهو ما لا يسمح بصياغة تقرير شامل،

وبعد التداول، قرر أعضاء اللجنة ترحيل النشاطين إلى سنة 2024 مع التوصية بإعادة توجيه تذكير أخير للأجهزة بموافاة الأمانة العامة بالمطلوب قبل نهاية عام 2023 وإعداد تقرير لكل نشاط من بينهما في بداية عام 2024.

البند العاشر: النظر في تقدم إنجاز إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM).

أشار رئيس اللجنة بأنّه بخصوص مشروع "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM)"، تواصل الجهاز الليبي المكلف بالمشروع مع منظمة الآي دي آي للاستفسار عن إمكانية تنفيذ هذا النشاط خلال عام 2023. وحيث إن برنامج عمل هذه المنظمة لم يسمح بتعاونها في هذا المشروع في الأمد المنظور (علما أنه تم تحديد عدم استجابة الآي-دي-آي من بين مخاطر عدم الإنجاز)، فقد تقرر الشروع في الإعداد لتنفيذ المشروع بالموارد الداخلية للجنة والمنظمة في مرحلة أولى والاستعانة بالآي-دي-آي في مرحلة ثانية.

وفي هذا الصدد، تم تكليف ممثل ديوان المحاسبة بليبيا بإعداد مذكرة مفاهيم للمشروع وبدراسة محتويات دليل نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي وإعداد مواد تعريفية وتحليلية لكل فصوله وهي المواد التي ستستعمل في تنفيذ المرحلة الأولى من التدريب مع بداية 2024.

وأفاد ممثل ديوان المحاسبة بليبيا في اجتماع اللجنة بأنّ الجهاز تولى تلخيص الدليل وأعد أربعة عروض تقديمية عرض جزء منها خلال الاجتماع.

وبالنظر لكون مؤشر النتائج المعتمد في المخطط الاستراتيجي هو "عدد المدربين على نموذج ISAM"، وحيث إن تنفيذ المشروع في صيغته الحالية، أي تدريب كوادر تتولى تدريب المدققين، من شأنه إطالة أمد الإنجاز، وبعد التداول، **قرر أعضاء اللجنة ترحيل المشروع إلى عام 2024 مع تعديله في صيغة تنظيم ورشة تدريبية للمدققين باعتماد الوسائل الخاصة للمنظمة وبالتعاون مع الآي-دي-آي.**

وتوصي اللجنة بعرض مشروع التدريب على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM) على المجلس التنفيذي للمصادقة على تنفيذه ضمن أنشطة التدريب للمنظمة خلال عام 2024.

البند الحادي عشر: النظر في تقدم الإعداد لتنظيم الندوة الافتراضية بشراكة الإسكوا حول تقييم القدرات المؤسسية في علاقة مع الرقابة على الهدف 16.

ذكر رئيس اللجنة بأنّه في إطار تنفيذ اتفاقية التفاهم بين المنظمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) وبرنامج العمل المشترك بين المنظمتين للعام 2023، أدرجت اللجنة في خطتها التشغيلية مشروع تنظيم ندوة افتراضية بشراكة الإسكوا حول "تقييم القدرات المؤسسية في علاقة مع الرقابة على الهدف 16".

وإعدادا للندوة، قامت رئاسة اللجنة بوضع مذكرة مفاهيم أولى لها تمت مناقشتها مع منظمة الإسكوا في اجتماع عقد بتاريخ 27 يوليو/جويلية 2023 تم خلاله عرض محاورها وانتظارات اللجنة من خبراء الإسكوا. وعلى ضوء الاجتماع، تم إعداد نسخة معدلة لمذكرة المفاهيم تم التوافق بشأنها مع الإسكوا.

وبعد توجيه الدعوة للأجهزة للمشاركة في الندوة التي تم الاتفاق على عقدها بتاريخ 20 نوفمبر 2023، أبدى بتاريخ 29 أكتوبر 2023 كل من ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت رغبتهم في تقديم تجاربهم في موضوع الندوة.

وقد تولت الأمانة العامة إبلاغ الأجهزة الثلاثة بضرورة إعداد عروض في الغرض، وتم تحديد موعد 13 نوفمبر 2023 لعقد اجتماع تنسيقي مع المشاركين والاسكوا لمناقشة الجوانب التنظيمية للندوة.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ النشاط.

البند الثاني عشر: النظر في تقدم الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي).

عرض رئيس اللجنة ما تم إنجازه في إطار مشروع «الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي)"، حيث قامت رئاسة اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة ومبادرة تنمية الانتوساي (الآي-دي-آي) لاختيار ممثل المنظمة في فريق التنسيق حيث تم اقتراح ممثل عن الجهاز الفلسطيني من بين ثلاثة ترشحات. كما تم عقد اجتماع تنسيقي مع "الآي دي آي" بتاريخ 09 أوت 2023 لتحديد مراحل التنفيذ وإسناد مهمة إدارة هذا المشروع في إقليم الأرابوساي التي تتمثّل أساسا في:

- التنسيق مع مبادرة تنمية الأنتوساي طوال المدّة اللازمة لتنفيذ المهمة أي الفترة 2023- 2025؛
- الإشراف على مراجعة ترجمة الوثائق المتعلّقة بدعوة الأجهزة لإمضاء جميع الوثائق الصادرة عن الأي دي آي؛
- الإشراف على تكوين فريق من الخبراء في رقابة الأداء من المنتمين إلى الأجهزة العربية؛

- الإشراف على مراجعة الخبراء لترجمة جميع الوثائق والمواد العلمية إلى اللغة العربية؛
- الإشراف والتنسيق على تنفيذ عدد من الدورات التكوينية للفرق المشاركة في الرقابة التعاونية؛
- وما يستجدّ من إجراءات يجب اتخاذها لحسن سير المشروع.

وفي هذا الصدد، تقرر أن تتكلف رئاسة اللجنة، وفق توزيع الأشغال المعتمد من قبل المجلس التنفيذي، بتنسيق وتتبع هذه الرقابة التعاونية. كما تم توجيه خطاب للأجهزة للتعبير عن رغبتها في المشاركة فيها وتوقيع بيان الالتزام حيث عبرت أجهزة كل من العراق ومصر والجزائر وتونس وسوريا وفلسطين واليمن عن رغبتها في الانخراط في هذه الرقابة التعاونية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الآي-دي-آي بصدد توظيف منسق للبرنامج في إقليم الأرابوساي على أساس أن تنطلق الرقابة التعاونية مع بداية سنة 2024.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ النشاط.

البند الثالث عشر: عرض مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية والنظر في العروض التي تلقتها اللجنة لتطوير تعاونها وبرمجة أنشطة مشتركة مع كل من فريق عمل الأسوساي للمراجعة البيئية وفريق عمل الأوروساي للتنمية المستدامة ومجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.

أوضح رئيس اللجنة بأنّ رئاسة اللجنة شاركت في نشاطين دوليين تمت دعوتها إليهما وهما الاجتماع التاسع لفريق عمل الأسوساي للرقابة البيئية المنعقد بأستانا بكازاخستان من 23 إلى 25 أوت/أغسطس 2023 والورشة البين-جهوية حول "التغير المناخي وأدوار الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة" المنعقدة بسانتياغو بالشيلي من 23 إلى 25 أكتوبر التي تم تنظيمها من قبل فريق عمل الأنتوساي للرقابة البيئية بإقليم أمريكا اللاتينية وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة (UNDESA). وقد تم خلال هذين النشاطين تقديم عرضين عن مخطط عمل اللجنة 2023-2025 وأنشطتها الحالية. كما تم تقديم حالة دراسية خلال الورشة البين-جهوية حول التغير المناخي من قبل الجهاز المغربي.

كمت تلقت اللجنة (بصفتها مكلّفة بالرقابة البيئية في المنظمة) دعوة من الأمانة العامة لفريق عمل الأنتوساي للرقابة البيئية للمشاركة في اجتماعات الجلسة العامة عدد 22 للفريق التي ستنعقد خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 يناير/جانفي 2024بمدينة روفانيامي بمملكة فنلندا وفي اجتماع اللجنة التوجيهية لفريق العمل المذكور الذي سينعقد بتاريخ 25 جانفي 2024 بنفس المدينة. وقد تمت موفاة الأمانة العامة لفريق عمل الأنتوساي للرقابة البيئية باسم ممثل اللجنة في أشغال النشاطين المذكورين.

وسعيا لتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تربط المنظمة مع نظيراتها الدولية والإقليمية، عقدت رئاسة اللجنة سلسلة اجتماعات عمل مع كل من أمانة فريق عمل الأسوساي للرقابة البيئية وفريق عمل الأوروساي للتنمية المستدامة ومجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية تلقت على إثرها مقترحات للعمل المشترك تمثلت في:

- تبادل المعارف والأدلة والحالات الدراسية ونتائج البحوث المشتركة ومذكرات مفاهيم المشاريع؛
- تنظيم ندوات مشتركة؛
- ترجمة بعض الدروس؛
- المشاركة المتبادلة في أنشطة كل منظمة والتعريف بها.

كما حضر الاجتماع ممثلون عن مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية عن بعد لعرض نشاط المجموعة واستكشاف مجالات التعاون في الغرض، حيث قدّمت السيدة / ألينا بروخفستوفا، نائبة قسم التعاون الدولي والإقليمي بغرفة الحسابات بجمهورية روسيا الفيدرالية، لمحة عن الجامعة الافتراضية التي قامت مجموعة العمل بإنشائها، وتتضمن الجامعة 164 درسا في 7 لغات منها فقط 3 دروس باللغة العربية. من جهته، عرض السيّد/ أنطون كوسيانينكو، مدير التدقيق على التطوير الاقتصادي بغرفة الحسابات بجمهورية روسيا الفيدرالية الأعمال التي قامت مجموعة العمل بتطويرها وخاصة الأدلة المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى أنشطة التعاون مع المنظمات الإقليمية للانتوساي.

وتبعا لذلك، عرض رئيس اللجنة مذكرة (**مرفق رقم 5**) اقترح فيها ثلاثة أنشطة لعرضها على المجلس التنفيذي قصد المصادقة على تنفيذها خلال عام 2024، وإدراجها ضمن الخطة التشغيلية لنفس العام. وتمثلت الأنشطة الثلاثة في:

- توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة العربية للمشاركة في أنشطة مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية؛

- تنظيم ندوة مشتركة مع الأسوساي حول موضوع التصحر (نهاية 2024)؛

- المشاركة في ترجمة دروس التنمية المستدامة في الجامعة الافتراضية التي أحدثتها مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.

وبعد النقاش، اعتمد أعضاء اللجنة الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار تعزيز التعاون الدولي وأقروا المقترحات الواردة.

وتوصي اللجنة بعرض الأمر على المجلس التنفيذي للمصادقة على مقترحات تطوير تعاون اللجنة مع الهياكل الدولية الناشطة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وبرمجة ندوة مشتركة مع الأسوساي حول موضوع التصحر والمشاركة في ترجمة دروس التنمية المستدامة في جامعة الانتوساي الافتراضية وارسال خطاب تحفيزي للأجهزة للمشاركة في أنشطة مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية خلال عام 2024.

البند الرابع عشر: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2023.

ذكر مقرر اللجنة بفحوى المادة 26 من النظام الاساسي للمنظمة والتي نصت على أن تقوم كل لجنة برفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وفقاً لما هو محدد في البرنامج الزمني المعتمد.

وبعد عرض الموضوع على أعضاء اللجنة، أبدى مقرر اللجنة استعداده لإعداد التقرير المذكور لعام 2023 **ووافق أعضاء اللجنة على التكليف.**

وتوصي اللجنة بعرض تكليف ممثل الأمانة العامة بإعداد تقرير نشاطها لعام 2023.

البند الخامس عشر: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2024 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض.

تولت اللجنة دراسة مدى التقدم في إنجاز الأنشطة المبرمجة لعام 2023 والتداول في شأنها وإعداد وثيقة متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (**المرفق رقم 6**) وبالنظر إلى المشاريع المبرمجة حسب التوزيع الثلاثي لتنفيذها خلال عام 2024، **تكفل أعضاء اللجنة بإعداد الخطة التشغيلية لعام 2024 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (المرفق رقم 7) وتوزيع الأعمال بين أعضائها (المرفق رقم 8).**

وتوصي اللجنة بعرض تقدم إنجازها للخطة التشغيلية لعام 2023، وعرض الخطة التشغيلية لعام 2024 وتوزيع الأعمال بين أعضائها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها خلال اجتماعه القادم.

البند السادس عشر: تقييم إنجازات وتنظيم لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

طرح رئيس اللجنة على الأعضاء موضوع تقييم نشاط اللجنة وتنظيمها للنقاش وتبادل الآراء، وتولى تذكيرهم بأنّ المنظمة بصدد إعادة دراسة تنظيم هياكلها وأدوارها ومنها تنظيم اللجان الرئيسية بها. وقد اقترح بألا يقتصر كل جهاز على تعيين ممثل وحيد مع الحرص على استقرار تمثيلية الأجهزة الأعضاء في اللجنة. كما أكّد على ضرورة إجراء محطتين تقييميتين سنويا على الأقل مقترحا في هذا الصدد عقد اجتماع عن بعد في منتصف عام 2024 للنظر في ما سيتم إنجازه مرحليا في الخطة التشغيلية لعام 2024.

وأثنى ممثل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية على المجهودات المبذولة من اللجنة واعتبر بأنّ نسبة نجاحها في القيام بأعمالها ناهزت 90 بالمائة، وأكّد على ضرورة استفادة اللجنة من خبرات جميع أعضائها وموارد أجهزتهم بشكل أمثل وأشار إلى إشكالية عدم تفرغ ممثلي الأجهزة الأعضاء وتأثيره على تواريخ إنجاز الأعمال. ومن جهته، أكّد ممثل دوان المحاسبة بليبيا على ضرورة التعاون في إنجاز الأعمال المنوطة بعهدة اللجنة.

البند السابع عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

تمّ إرجاء تحديد موعد الاجتماع السنوي القادم إلى تاريخ لاحق مع الاتفاق على عقد اجتماع عن بعد منتصف عام 2024 للنظر في تقدم إنجاز المشاريع واعتماد ما تم الانتهاء من إنجازه.

وفي نهاية الاجتماع، جدد رئيس اللجنة شكر الأعضاء على مجهوداتهم لإنجاز المشاريع الموكلة إليهم وعلى إسهامهم في إنجاح أشغال الاجتماع. كما وجه باسمه الخاص، ونيابة عن الأعضاء المشاركين، عبارات الشكر والتقدير لديوان المحاسبة بدولة الكويت على حسن استضافته وتنظيمه للاجتماع.

مقرر اللجنة

الأستاذ / حسام الدين القزي

(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)

رئيس اللجنة

الأستاذ/ عزيز مولاي إدريس